رؤية برلمانية

بشأن مكافحة الأساليب الحديثة لترويج وتصنيع وتهريب المخدرات والمؤثرات العقلية.

- يأتي إعداد اللجنة لرؤية برلمانية لمكافحة الأساليب الحديثة لترويج وتصنيع وتهريب المخدرات والمؤثرات العقلية "، تنفيذاً لما ورد في خطة عملها المعتمدة خلال دور الانعقاد الأول للفصل التشريعي الرابع، والتي تم اعتمادها بجلسة البرلمان العربي الثانية المنعقدة بتاريخ 14 ديسمبر 2024م، والتي سوف يتم تناولها وفق الشكل التالي:

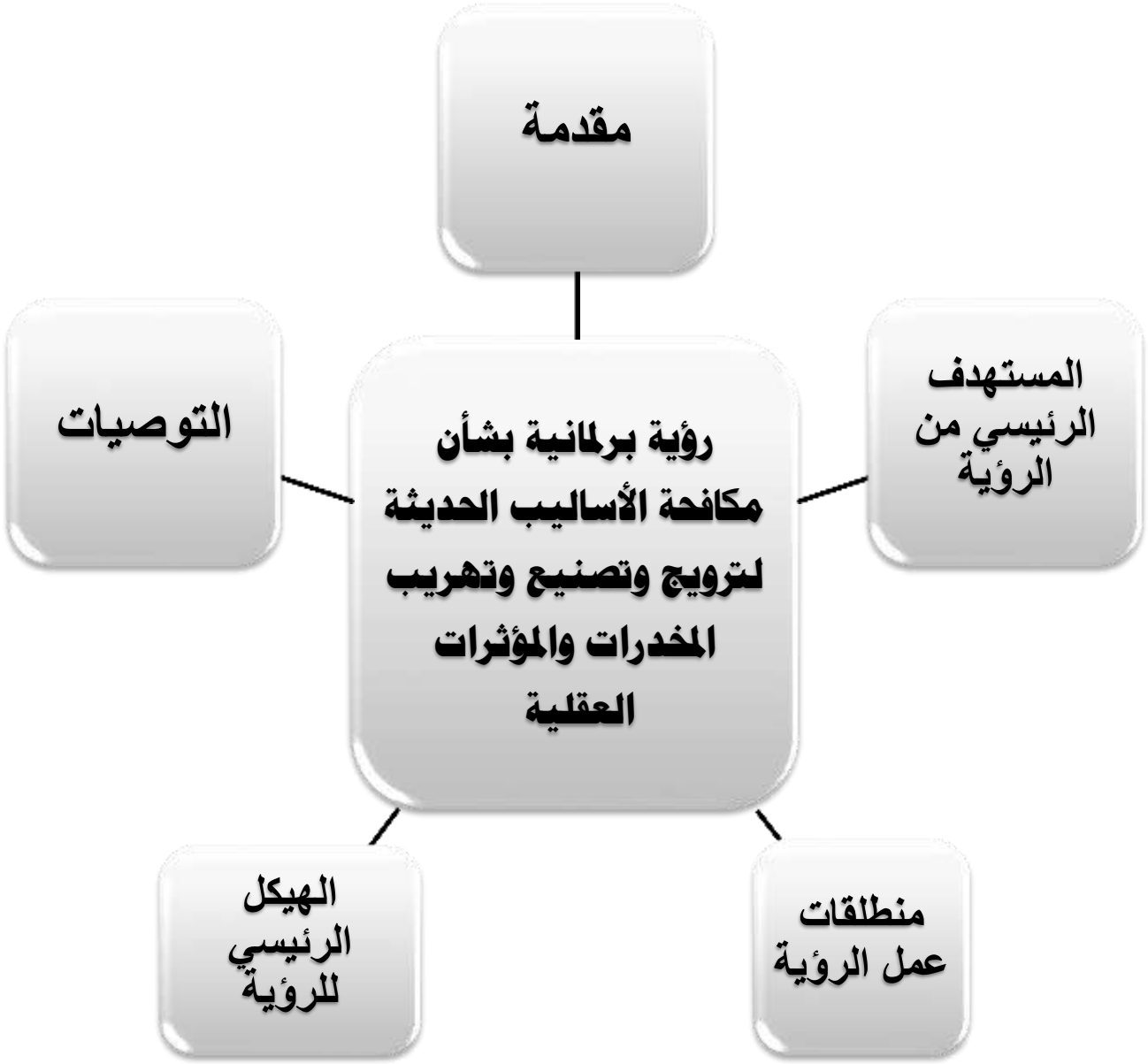

مقدمة

- جاء اقتراح إعداد رؤية برلمانية لمكافحة الأساليب الحديثة لترويج وتصنيع وتهريب المخدرات والمؤثرات العقلية، بسبب اتساع رقعة هذه المشكلة وتهديدها المباشر لأمننا القومي العربي، فعلى الرغم من أن هذه المشكلة ليست حديثة النشأة، إلا أنها اتخذت خلال السنوات القليلة الماضية أشكالاً وصوراً غير مسبوقة، سواء من حيث طرق التصنيع وأساليب التهريب والفئات المستهدفة، فأصبحت مشكلة مُركبة ومتفاقمة تتأثر بها جميع الدول بنسب متفاوتة بحسب برامجها التوعوية أو قدراتها الأمنية.

- إن هذه الآفة الخبيثة تتعارض مع الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة " الصحة الجيدة والرفاه"، خاصة المقصد 3.5 الذي يدعو إلى "الوقاية من إساءة استعمال المواد، بما يشمل تعاطي المخدرات وتناول الكحوليات".

كما أن التقارير الأممية السابقة قد رصدت زيادة سنوية في نسبة متعاطي المخدرات حول العالم في السنوات القليلة الماضية، حيث أفادت بأن هناك شخص من كل سبعة عشر شخصًا تعاطى المخدرات في العام 2021م. وبحسب أحدث التقارير الأممية، "التقرير الذي أصدره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة"، والذي أظهر أن هناك نحو 300 مليون شخص يتعاطون المخدرات على مستوي العالم، وأن هناك زيادة في حجم الاتجار في المواد المخدرة والمؤثرات العقلية.

- فبعيداً عن المخاطر النمطية التي تواجهها بعض الدول العربية والمتمثلة في حالات الانقسام أو الصراعات أو النزاعات، تنسدل أسباب أخرى قد تتسبب في حدوث عواقب وخيمة تتعدى أحيانا ما تحدثه هذه الصراعات والنزاعات، ومنها مشكلة المخدرات والمؤثرات العقلية، والتي أصبحت هي واحدة من المشاكل الدولية الثلاث (الإرهاب، المخدرات، التغير المناخي)، التي تضرب بشكل غير مباشر ميزان السلم والأمن الدوليين.

- إن الهدف الرئيسي من إعداد هذه الرؤية هو إيجاد أساليب مجابهة جديدة أو تطوير القائم منها للحد من تفاقم هذه الآفة التي تضرب عصب أي مجتمع وتؤثر على بنيته الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وانعكاسها بلا شك على خريطته السياسية، وهنا يستلزم تسخير كافة الأدوات الممكنة لتطويق هذه الآفة بكل عناية وحزم.
- **وأخيراً...** إن الطابع الذي تكتسيه جريمة تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية زاد من خطورتها بسبب تعديها للحدود الوطنية، كما أنها أصبحت تمثل نسبة معتبرة من مجموع الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود، وأن عائداتها تستعمل لتمويل أنشطة أخري غير مشروعة مثل تهريب الأسلحة وتمويل الإرهاب، ومؤخراً تجارة البشر والأعضاء.

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة لعام 2024م

"إن تأثير المخدرات والجريمة والفساد والإرهاب في اتجاه تصاعدي، حيث تتقاطع هذه الآفات مع الأزمات العالمية، ويجب أن نستثمر في الوقاية ونبني القدرة على الصمود في مواجهة هذه التهديدات، من أجل حماية الناس وإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة"

المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

المستهدف الرئيسي من الرؤية

إن المستهدف العام من إعداد هذه الرؤية هو تسليط الضوء على أنجع أساليب المكافحة والوقاية من هذه الآفة أمنيًا واجتماعيا وثقافيًا، تماشياً مع التقنيات الحديثة التي يستخدمها مصنعي المخدرات ومهربيها ومروجيها، وذلك من خلال الآتي:

- ☒ الإسهام في الحد من انتشار المخدرات كهدف رئيسي، والتوصية ببعض المقترحات الرامية إلى تقويض ترويج وتصنيع وتهريب المخدرات والمؤثرات العقلية.
- ☒ مجابهة المخاطر التي تخلفها هذه المشكلة من خلال اتخاذ التدابير اللازمة للحد من هذه الآفة- سواء تدابير أمنية أو اقتصادية أو قانونية، أو توعوية.
- ☒ الإسهام في تحقيق الأمن المجتمعي من خلال تكوين وعي ثقافي لأفراد المجتمع بأضرار المخدرات وسوء استعمال المؤثرات العقلية.
- ☒ إلقاء الضوء على أهم الاتفاقيات، والجهود الوطنية والدولية المعنية ذات الصلة.

☒ تحقيق التناغم والانســجام وتضــافر الجهود بين البرلمانات الوطنية والهياكل والمؤســسـات الدولية والعربية ذات العلاقة بمكافحة آفة المخدرات والمؤثرات العقلية.

منطلقات عمل الرؤية

تستند الرؤية إلى النظام الأساسي للبرلمان العربي، خاصة المادة الخامسة منه، الفقرات (9,8,1).

وتنطلق الرؤية من واقع اختصاصات اللجنة المنصوص عليها في النظام الداخلي للبرلمان العربي، خاصة منها:

- ✓ اقتراح دراسة القضايا والموضوعات الداعمة للتعاون والتنسيق العربي في مجالات الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي.
- ✓ تنسيق المواقف العربية تجاه قضايا الأمن القومي العربي وغيرها من الموضوعات السياسية المطروحة على جداول أعمال المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية.

❖ كما ترتكز مضامين الرؤية على استقراء مجموعة كبيرة من المصادر والدراسات البحثية، والبيانات الإحصائية الواردة بالتقارير الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة خاصة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنها "إطار العمل الإقليمي للدول العربية (2023-2028)، وكذلك التقارير الحكومية، والاستراتيجيات الوطنية، وبيانات ومنشورات المنظمات الدولية ومنها "البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية".

❖ ولضمان الشمولية والموضوعية، وحتى يتم طرح الرؤية بشكل متوازن ومتكامل، فقد تم التركيز على كافة الاتفاقيات والقوانين والاستراتيجيات ذات الصلة بموضوع الرؤية على المستويين (الدولي، والوطني)، والتي سيتم عرضها تفصيلا من خلال المحور الثالث، وأخيراً الإصدارات السنوية للتقرير العالمي للمخدرات خلال الفترة (2021-2024).

❖ كما اعتمدت الرؤية على البيانات الرسمية المتوفرة، الأكثر حداثة وموثوقية حول انتشار المخدرات على مستوي العالم، وأنواع المخدرات المستخدمة والمستحدث منها، ودوافع الإدمان، ووسائل مجابهة هذه الآفة تصنيعاً وترويجًا وتهريبًا.

- وتتطلع لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي، من خلال هذه الرؤية إلى المساهمة في الحد من الأساليب الحديثة لترويج وتصنيع وتهريب المخدرات والمؤثرات العقلية، كما تأمل أن يتم من خلال هذه الرؤية - **والتي سيتم تعميمها بعد الاعتماد على كافة المجالس والبرلمانات العربية**- إلى بلورة آلية عمل برلمانية طموحة وغير تقليدية تتشارك فيها البرلمانات العربية بكافة الجهود والإمكانات المتاحة، للحد من تفاقم هذه الآفة الخبيثة، التي تفتك ببلادنا من خلال استهداف عصبها الأساسي "شبابها، وعقيدتها الدينية، و ثوابتها المجتمعية.

الهيكل الرئيسي للرؤية

المحور الأول:

تعريف المخدرات والمؤثرات العقلية وتصنيفها.

المحور الثاني:

استعراض لأحدث أساليب تهريب وتصنيع وترويج المخدرات والمؤثرات العقلية

المحور الثالث:

النشاطات غير المشروعة المصاحبة لجريمة تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية عبر الحدود.

المحور الرابع:

الجهود الدولية والوطنية لمكافحة جريمة انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية.

المحور الخامس:

التدابير الوقائية ومعوقات مكافحة جريمة انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية.

المحور السادس:

دور الأسرة و الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي والانترنت في الحد من تفاقم هذه الظاهرة

المحور السابع: **التوصيات**

"نحو مقترحات فاعلة للمساهمة في الحد من آفة المخدرات والمؤثرات العقلية"

المحور الأول: تعريف المخدرات والمؤثرات العقلية وتصنيفها.

❖ **إن المخدرات والمؤثرات العقلية، هذه السموم القاتلة، التي تشل إرادة وفكر وعقيدة الإنسان، وتذهب بعقله، وتدفعه إلى ارتكاب كافة صور وأشكال الجرائم، إن تعاطى المخدرات والمؤثرات العقلية وإدمانها وترويجها بات أحد أبرز المشاكل العالمية، التي أبتليت بها دولنا العربية، مما يستوجب سرعة تداركها وتقويضها حتى لا تصبح عامل مباشر وسريع في تدمير بنيان المجتمعات العربية.**

❖ **وعلى الرغم من وجود تعاريف كثيرة لمصطلح المخدرات، حيث عرفتها اللجنة المعنية بالمخدرات في الأمم المتحدة بأنها"** كل مادة خام أو مستحضرة، تحتوى على مواد منبهة أو مسكنة من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية أو الصناعية أن تؤدي إلى حالة من التعود أو الإدمان عليها، مما يضر بالفرد أو المجتمع نفسيًا وجسمانيًا واجتماعيًا"، **وخلافًا لهذا التعريف يأتي تعريفًا آخر جامع ، وذلك لأنه أدرج تحته جميع المواد المخدرة الخاضعة للرقابة والمدرجة على الجداول الملحقة بالاتفاقية الوحيدة للمخدرات عام** 1961م **المعدل ببروتوكول** 1972م، **والذي عرف المخدرات بأنها** " مجموعة من العقاقير التي تؤثر على النشاط الذهني والحالة النفسية لمتعاطيها أما بتنشيط الجهاز العصبي المركزي, أو بإبطاء نشاطه أو بتسببها للهلوسة أو التخيلات, وهذه العقاقير تسبب الإدمان وينجم عن تعاطيها الكثير من مشاكل الصحة العامة, والمشاكل الاجتماعية, ونظرًا لإضرارها بالفرد والمجتمع فقد قام المشرع بحصرها وحظر الاتصال بها ماديًا أو قانونيًا إلا في الأحوال التي يحددها القانون ويوضح شروطها"

> "يعتبر تعاطي المخدرات مسؤولاً عن 11.8 مليون حالة وفاة سنويًا، أي واحدة من كل خمس وفيات على مستوى العالم. وأكثر من نصف الذين يموتون بسبب جرعات زائدة من المخدرات هم أصغر من 50 عامًا "
>
> منظمة الصحة العالمية

❖ **إن أنواع المخدرات التي سوف يتم تفصيلها أدناه، هي أكثر المخدرات تداولًا وانتشارًا وقابلية للاستخدام، والتي يمكن تصنيفهم وفق ثلاث أنواع رئيسية:**

النوع الأول: المخدرات الطبيعية، المستخلصة من النباتات التي يتم زراعتها بطريقة غير مشروعة مثل: (الحشيش، والماريجوانا "القنب الهندي"، والقات، والأفيون).

والنوع الثاني: المخدرات المصنعة، وهي ذات أصل نباتي ولكنها مصنعة من مواد كيميائية مثل: (المورفين، والهيروين والكوكايين).

والنوع الثالث: المخدرات التخليقية، والتي تتم من خلال التصنيع في المختبرات السرية، وتعد من أخطر

أنواع المخدرات فتكًا وتأثيرًا، والتي انتشرت مؤخرًا وباتت مصدر قلق كبير لكل الدول، مثل (الكريستال، والميثامفيتامين، والشبو- عقاقير الهلوسة).

- وعلى سبيل المثال لا الحصر تشير التقارير العالمية إلى أن 80٪ من أقراص "**الكبتاجون**" في العالم يتم انتاجها في سوريا، منذ اندلاع الحرب عام 2011م، مما جعل تصنيع هذا المخدر أكثر رواجًا واستخدامًا وتصديرًا، حيث تشير التقارير إلى أن القيمة السوقية لصادرات الكبتاجون من سوريا لا تقل عن 3.46 مليار دولار، بناءً على المضبوطات، وقيمة محتملة لتجارة التجزئة تصل إلى 6 مليار دولار.

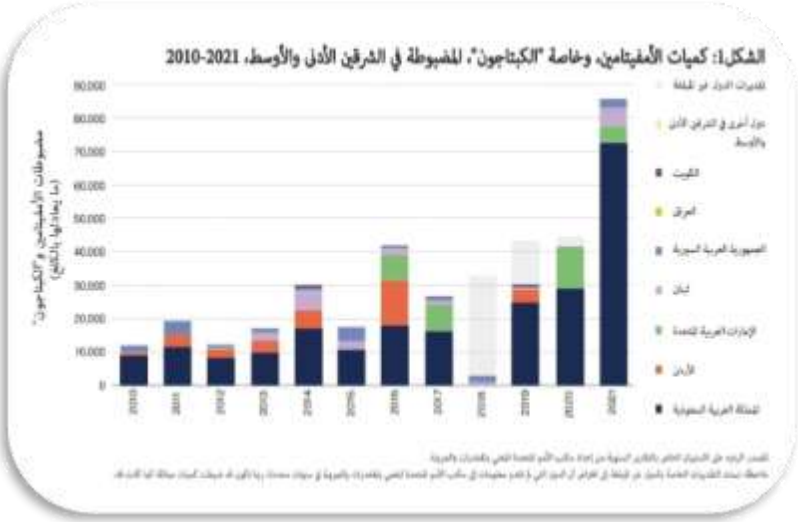

يأتي ذلك في وقت أصبح فيه الكبتاجون مصدر قلق كبير لدول الشرق الأوسط خاصة دول الخليج العربي.

- وتجدر الإشارة بأن هناك أنواع من المخدرات والمؤثرات العقلية باتت تأخذ صور وأشكال أخري، جعل بعضها يخرج عن التعريف والتصنيف الدارج للمواد المخدرة، ومنها "**المخدرات الرقمية**"، أو ما يُطلق عليها اسم "Digital Drugs" أو"iDoser"، فعلي الرغم من عدم وجود أبحاث قطعية تؤكد على أن هذا النوع من المخدرات

يسبب الإدمان، ونظراً لصعوبة تجريمها لطبيعتها غير الملموسة، إلا أنها أحد الأشكال التي انتشر استخدامها خلال الفترة القليلة الماضية، فآلية عملها يكون عن طريق سماع مقاطع نغمات عبر سماعات بكل من الأذنين، بحيث يتم بث ترددات معينة في الأذن اليمنى على سبيل المثال وترددات أقل إلى الاذن اليسرى.

"المسارات العالمية الحالية تنوه إلى ارتفاعات مثيرة للقلق في استخدام المواد المخدرة، وتبرزها كأزمة صحية خطيرة مؤثرة على المجتمعات في جميع أنحاء العالم، وتتطلب استجابة فورية وتعاون دولي لمواجهتها والتصدي لتداعياتها"

وقد نشأت هذه "المخدرات الرقمية"، على تقنية قديمة تسمى "النقر بالأذنين"، حيث استطاع الإنسان أن يصل لمعرفة نتائج تعاطي المخدرات التقليدية، وتفاعلاتها داخل الدماغ، فابتكر طريقة جديدة وصل بها لتحريك التفاعلات الكيميائية التي تحركها المخدرات التقليدية، دون التعاطي الفعلي للمخدرات، فأصبح يصل للنتيجة مباشرة دون المرور بمراحل التعاطي من تحضير المادة المخدرة وتناولها، سواء كانت تتعاطى بالحقن أو الاستنشاق أو البلع، فأصبح الخطر الناتج من التعاطي مضاعفاً وخطيراً جداً.

وفي جميع الأحوال فإن جميع المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية تهدد بشكل مباشر الصحة الجسدية والنفسية والعقلية، واستمرارية تعاطيها يُحول الشخص من دائرة التعاطي إلى خطر الإدمان، وأخيراً ارتكاب كافة أشكال الجرائم.

ويُعول البرلمان العربي هنا على الدور الرئيسي الذي تلعبه المؤسسات الأمنية في الحد من هذه الظاهرة، ويتجلى دورها الهام في تأمين مناطق الحدود، والتي هي مصدر القلق الرئيسي، والذي يتم من خلاله تسرب المواد المخدرة إلى داخل البلاد.

المحور الثاني: استعراض لأحدث أساليب تهريب وتصنيع وترويج المخدرات والمؤثرات العقلية

- إن التطور التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم اليوم وما نتج عنه من ظهور تقنيات حديثة مكنت الأفراد من القيام بتنفيذ مختلف المهام، وإن كانت هذه التقنيات قد أظهرت جانبًا إيجابيًا، إلا أن البعض استغلها استغلالاً سلبيا، حيث احتلت هذه التقنيات مكانة مهمة لدى مصنعي ومهربي ومروجي المخدرات، فمع ظهور خاصية التشفير في تطبيقات التواصل الرقمي أتاحت لهؤلاء إخفاء بياناتهم الشخصية والإبقاء على هوياتهم مجهولة، مما جعل المسؤولين عن إنفاذ القانون يواجهون صعوبات مضاعفة لمواجهة مثل هذه السلوكيات الإجرامية التي تستخدم فيها التكنولوجيا الحديثة والتي تتطور يوم بعد يوم.
- يستخدم دائمًا مهربي المخدرات حيلاً غير تقليدية لتهريب المخدرات، والتي تتخذ أشكالاً وأنماطًا متطورة، وهو الأمر الذي يستلزم معه يقظة ومواكبة أجهزة الأمن لمجابهة كم التطور الهائل في هذه الأساليب الحديثة للحد منها وضبطها،

ومن خلال البحث سيتم عرض بعض الأساليب المستخدمة في التهريب، والتي يمكن تفصيلها وفق الآتي:

- **الإخفاء داخل الأعضاء الصناعية:** تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية داخل أطراف صناعية (مثل الأرجل أو الأذرع) التي يرتديها أشخاص معاقون، حيث تخزّن المخدرات في تجاويف داخلية.
- **الإخفاء داخل الحيوانات:** حشو الطيور أو الحيوانات المحنطة بالمخدرات والمؤثرات العقلية، واستخدام حيوانات حية مثل الكلاب أو القطط، حيث يتم إدخال المخدرات داخل أجسادها من خلال عمليات جراحية.
- **دمجها في المواد المصنعة:** وهي من الطرق الصعبة في اكتشافها نظرًا لعدم استخدام تهريب المخدر في صورته الأساسية، **مثل** إذابة المخدرات ودمجها في المنتجات مثل الشموع، البلاستيك، أو الملابس، كذلك وضعه في زجاجات مشروبات غازية أو عطور.
- **التهريب باستخدام الطعام والمشروبات:** حشو المخدرات والمؤثرات العقلية داخل الفاكهة (مثل البرتقال أو الأناناس) بعد تفريغها من الداخل، كذلك تغليف المخدرات على شكل منتجات غذائية عادية.
- **التهريب عبر الأطفال والرضّع:** استغلال الأطفال بإخفاء المخدرات داخل ألعابهم أو حقائبهم والتهريب داخل حفاضات الأطفال أو زجاجات الحليب.

- **التهريب عبر مستحضرات التجميل أو الأدوات الشخصية، أو لعب الأطفال.**
- **التهريب داخل تجاويف الأثاث:** مثل الكراسي، الطاولات، حيث تكون مموهة بإتقان.
- **التهريب داخل الأجساد البشرية:** **مثل** ابتلاع كبسولات مليئة بالمخدرات، أو الخضوع لعمليات جراحية دقيقة لتهريبها داخل الجسم.

وان كانت الأساليب السابقة حديثة نوعًا ما عن أساليب التهريب التقليدية عبر المعابر والحدود أو عن طريق البحر، ظهرت أساليب أخري أكثر غرابة وحداثة، وهي كالتالي:

- **إشباع الأوراق بالمواد المخدرة الكيميائية**،وهي من الوسائل الصعبة في اكتشافها نظرًا لعدم تهريب المخدر في صورته الأساسية، ومن الصعب على ماسحات المطارات والموانئ اكتشافها حيث تدخل البلاد كأحد الواردات الورقية العادية، أو كطرد بريدي، وهذه من الجرائم تستلزم معها معرفة مسبقة بهذه الحيل الحديثة لاكتشافها، وعدم الاعتماد على الطرق النمطية والتقليدية في التفتيش.
- **تهريب المخدرات عبر بطاقات تشبه كروت الصراف الآلي "كريدت كارد"**: حيث يتم صناعة بطاقات بلاستيكية بتقنية خاصة، لتكون مشبعة بالمواد المخدرة، ويتم استخدامها عبر نشرها بشفرة حلاقة وإنزال المادة منها.
- **تهريب المخدرات في طوابع البريد**: حيث يتم تهريب بودرة المخدرات من هيروين وكوكايين في طوابع بريد ، وذلك عبر لصقها على طوابع البريد ، يتم خدشها لاحقًا وإنزال هذه المادة من عليها.

- **استعمال الطائرات المسيرة (الدرون) لنقل المخدرات**: وهي من أخطر أساليب التهريب حاليًا نظرًا لعدم اكتمال أركان الجريمة، وعدم ظهور الشخص المُهرب في هذه الآلية، مما يستدعي تعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي بين الدول خاصة المجاورة لبعضها، وتطوير تقنيات الرقابة لمواكبة هذه "الابتكارات الإجرامية".

- فضلاً عن الأساليب الحديثة لتهريب المخدرات والمؤثرات العقلية، والتي تتطور بشكل سريع جدا، أصبح التسويق الإلكتروني الطريق الأسرع والأسهل للترويج لمختلف السلع والمنتجات، الأمر الذي دعا تجار المخدرات والمواد الممنوعة إلى السير على الطريق نفسه، مع التطور الكبير في أساليب التصنيع والترويج، والتي اتخذت أشكالاً عدة أهمها وأخطرها الترويج عبر منصات ووسائل التواصل الاجتماعي، بحيث تتم من خلال برامج أو مجموعات أو صفحات مجهولة، تتيح للشخص اختيار نوع المخدر والدفع عن طريق كروت الائتمان أو التحويل اللحظي، والاستلام من نقط محددة على احداثيات الخرائط، وتعد هذه من الأساليب التي لا يلتقي فيها المُروج والمتعاطي ، وتتم فقط من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، حيث أصبح المُروجين قادرين وبضغطة زر على تنفيذ عمليات الترويج لمختلف المواد المخدرة وإيصالها بسهولة.

- كما أن طرق تصنيع المخدرات شملها تطور التقنيات الحديثة، فباتت مسألة تصنيع المخدرات أكثر سهولة من ذي قبل، خاصة المخدرات الطبيعية التي يتم زراعتها على أسطح المنازل، أو التخليقية والتي يتم صناعتها في المنازل، أو في معامل صغيرة المساحة، **ومنها على سبيل المثال لا الحصر:**

- ✓ تصنيع المورفين في المنزل، وذلك عبر استخدم الخميرة المعدلة وراثيا لتصنيع المادة الكيميائية اللازمة لتحويل السكر إلى مخدر المورفين.
- ✓ تصنيع مخدر "الشادو" عبر خلط عدد من المواد الكيميائية بنسب معينة.

هذا بالإضافة إلى قيام البعض إلى نشر كيفية صنع المخدرات المنزلية عبر وسائل التواصل (السوشيال ميديا) عبر فيديوهات تفصيلية بالخطوات، وهو الأمر الذي يستلزم إحكام السيطرة على المواد المستخدمة لإنتاج المخدرات، خاصة وأن بعضها مواد غير مجرمة في الأساس وسهل الحصول عليها مثل:

(الأعشاب العطرية المخدرة، جوزة الطيب، السكر، الخميرة المعدلة وراثيا، بودرة العظام المطحونة، البنزين، مستخلصات الفيتامينات، الأدوية المضادة للاكتئاب، المشروبات الكحولية، الأسيتون، لبن البودر، الكتامين).

المحور الثالث: النشاطات غير المشروعة المصاحبة لجريمة تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية عبر الحدود.

- سيتم خلال هذا المحور تناول النشاطات غير المشروعة المصاحبة لجريمة تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية عبر الحدود، نظراً لوجود صلات متزايدة بين الاتجار بالمخدرات وسائر أشكال الجرائم الأخرى.
- فمع ازدياد حجم إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية، والطلب عليها، والاتجار فيها بصورة غير مشروعة، بات لزاماً الربط بين الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وما يتصل به من أنشطة إجرامية أخرى.
- كما تكمن أحد الأسباب الرئيسية للاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لأنه يدر أرباحاً وثروات طائلة، تمكن المنظمات الإجرامية وعصاباتها من اختراق وتلويث وإفساد هياكل الحكومات، والمؤسسات التجارية والمالية والمجتمع على جميع مستوياته، مما يقوض الاقتصاد المشروع، ويهدد استقرار الدول وأمنها وسيادتها، الأمر الذي يستدعى العمل من أجل شل نشاطات عصابات التهريب وإحباطها، مما سيساهم ذلك في القضاء على أسباب مشكلة تصنيع وترويج وتهريب المخدرات والمؤثرات العقلية من جذورها.

كما بات من الضروري تعزيز التعاون الأمني العربي، لكي يتم التصدي بفعالية لمختلف جوانب مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، بأبعادها العربية والإقليمية والدولية.

- كما تجدر الإشارة بضرورة اليقظة والتنبه للأساليب التي يتبعها مصنعي ومهربي هذه السموم، خاصة اتجاههم نحو استخدام التكنولوجيا الحديثة وتوظيفهم لها في أساليب التهريب، والترويج عبر الأنترنت، واستخدامه لعقد صفقات وتنفيذ عمليات مدفوع أثمانها الكترونيا أو عن طريق العملات المشفرة.
- فالتحديات التي طرأت على الساحة العالمية لجريمة المخدرات، من حيث شبكات التصنيع والتوزيع، والتهريب وأنماط التعاطي، يتطلب من كافة الدول والهيئات والمنظمات العالمية تطوير خططها واستراتيجياتها المعنية بمكافحة المخدرات، بما يتماشى مع التحديات والمستجدات العالمية لهذه الجريمة، وكذلك وضع خطط استباقية تواجه التطورات المتوقعة لتصنيع وتهريب المواد المخدرة وخطوط نقلها.

- ❖ استعراض مصادر المخدرات وتقسيمات الدول بشأنها من حيث زراعتها وتجارتها، وذلك وفق الآتي:

☒ **دول منتجة للمواد المخدرة:** هي دول تكون مصدر لزراعة وصناعة المواد المخدرة بشكل أساسي.

☒ **دول استهلاك وعبور:** هي دول بمثابة طريق عبور للمواد المخدرة إلى الدول الأخرى.

☒ **دول استهلاك:** هي الدول التي تكون هدف لتجار المخدرات بسبب الوضع الاقتصادي التي تمتاز به هذه الدول.

ويؤكد البرلمان العربي، أن مشكلة المخدرات مسؤولية عالمية مشتركة، يجب معالجتها في إطار متعدد الأطراف من خلال اتباع نهج متكامل ومتوازن، نظرًا لتشعب أدواتها وتطور أساليبها بشكل سريع، كما أنها ليست من الجرائم المستقلة بذاتها، إلا أنها تكون دائمًا مرتبطة بعدة نشاطات إجرامية أخري، فبات من الصعب أن تكون مشكلة المخدرات سواء كزراعة أو صناعة أو تهريب أو تجارة حالة منفردة بذاتها، ولكن تكون مرتبطة بعدة جرائم، ويظهر هذا خارج النطاق الوطني للدولة والتي تكون فيه جرائم التعاطي والتصنيع ضمن نطاق ضيق،

ومن أهم هذه الجرائم غير المشروعة المصاحبة لجريمة المخدرات والمؤثرات العقلية:

- **جرائم ناشطة خارج حدود الدولة:** (الجرائم السيبرانية، غسيل الأموال، الفساد، الإرهاب، الإتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، حيازة وتهريب الأسلحة).
- **جرائم ناشطة داخل حدود الدولة:** (التهديد المباشر للأمن المجتمعي، القتل، السرقة، الاغتصاب).

المحور الرابع: الجهود الدولية والوطنية لمكافحة جريمة انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية.

1- **حصر بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية والوطنية ذات الصلة:**

- يؤكد البرلمان العربي على أن منطقتنا العربية تحفها مجموعة واسعة من التحديات التي تؤثر عليها، وإن كانت بدرجات متفاوتة، فمنها النزاعات وآثارها الجانبية، والأزمات الإنسانية، وتغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي في عدة مناطق، مما تسببت هذه التحديات في زيادة معدلات الجريمة المنظمة، والمخدرات، والإرهاب، والفساد... إلخ

واتساقا مع الجهود والإجراءات المتخذة من قبل الدول العربية لمكافحة هذه التحديات، يستلزم تكثيف العمل الإقليمي للدول العربية بهدف التصدي الكامل لهذه الجرائم من خلال تكثيف الجهود والاستفادة من الإمكانات والممارسات الجيدة على الصعيدين الإقليمي والوطني.

- اعتمد المجتمع الدولي عدد من الاتفاقيات المعنية بموضوع المخدرات وهي الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971م، قبل ظهور الإنترنت، كما اعتمد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 قبل فترة وجيزة من الانتشار العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تمثل هذه الاتفاقيات حجز الزاوية في النظام الدولي لمراقبة المخدرات، كما تلتزم الدول الموقعة على هذه الاتفاقيات بقصر انتاج المخدرات وصنعها وتصديرها واستيرادها وتوزيعها والاتجار بها، واستعمالها وحيازتها فقط على الأغراض الطبية والعلمية دون سواها،

وهنا يأتي الدور الجوهري للتدابير التشريعية والتنظيمية والسياسية المتخذة في الحد من تداول وتهريب وترويج هذه المخدرات بكافة أشكالها وصورها، خاصةً مع التطور الهائل في التكنولوجيا والاتصالات والتي كان لها بالغ الأثر في سهولة التجارة بالمخدرات والمؤثرات العقلية، مما يستلزم ضرورة التعاون الوطني والدولي من أجل تعزيز التشريعات التي تتصدي للتحديات الآخذة في التطور في مجال الاتجار بالمخدرات عبر الانترنت.

- **وعلى الصعيد الوطني، وفي ظل القوانين والتشريعات الوطنية القائمة ذات الصلة بتجريم تهريب تصنيع وترويج المخدرات والمؤثرات العقلية، نجد أن المجرمين قد تكيفوا مع تطور البيئة المعلوماتية والتكنولوجية، حتى أصبح التطور التقني والتوسع في استخدام الانترنت يُسهل نمو الاتجار بالمخدرات بكافة أشكالها، هذا بالإضافة إلى أن الانترنت والاستخدام الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي أدت إلى زيادة توافر المخدرات في السوق غير المشروعة، مما زاد من الصعوبات التي تواجهها سلطات إنفاذ القانون في منع الاتجار بالمخدرات.**

وبناء على ما سبق فإن هناك عدد من الاتفاقيات الدولية والاستراتيجيات والقوانين الصادرة على الصعيدين الدولي والعربي في هذا الشأن، فمنها ذات صلة مباشرة بموضوع المخدرات، والآخر متعلق ببعض الجرائم أو النشاطات ذات الصلة غير مباشرة بموضوع المخدرات، وذلك وفق الآتي:

<u>علي الصعيد الدولي</u>:

- **الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961م، بصيغتها المعدلة ببروتوكول عام 1972م.**
- **اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971م.**
- **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 م.**
- **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها.**
- **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.**

<u>على الصعيد العربي</u>:

- **القوانين الوطنية بالدول العربية الصادرة بشأن تقنين استخدام الأدوية، وتجريم تصنيع وترويج وتهريب المخدرات والمؤثرات العقلية.**
- **الاستراتيجية العربية للصحة والبيئة. (2017-2030). 2017م**
- **الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد 2010م.**
- **الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات 2010.**
- **الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. 2012م**
- **الاستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية (مجلس وزراء الداخلية العرب عام 1986م) وتحديثاتها وخططها المرحلية العشر.**

- القانون العربي الموحد النموذجي للمخدرات. (مجلس وزراء الداخلية العرب عام 1986م) جاري تحديثه في نطاق مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب).
- الخطة الإعلامية العربية الموحدة لمكافحة ظاهرة المخدرات. (مجلس وزراء الداخلية العرب 1994م).
- الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. (مجلس وزراء الداخلية العرب 1994م).
- الخطة الوطنية النموذجية الاسترشادية لخفض العرض والطلب غير المشروعين على المخدرات والمؤثرات العقلية. (مجلس وزراء الداخلية العرب 2013م).
- الصندوق العربي لتمويل إنشاء مراكز العلاج والرعاية اللاحقة للمدمنين في الوطن العربي. (مجلس وزراء الداخلية العرب 2017م).
- الدرع العربي في مواجهة انتشار المخدرات في المنطقة العربية. (مجلس وزراء الداخلية العرب 2019م).
- الخطة العربية للوقاية والحد من مخاطر المخدرات على المجتمع العربي. 2023م

2- **التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات**:

ينحصر التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات في تنسيق السياسات بين الدول، وسهولة تبادل المعلومات، وتقديم الدعم الفني المتبادل، ومن أهم أشكال هذا التعاون: التنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية لضمان الفعالية في التصدي لتجارة المخدرات، فالهدف الرئيسي من التعاون الدولي هو توحيد الجهود وتطوير استراتيجيات موحدة لمكافحة المخاطر المرتبطة بالمخدرات، سواء من حيث (الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك)، فجريمة تجارة المخدرات من أبرز أشكال الجرائم المنظمة العابرة للحدود، والتي تتطلب مواجهة فاعلة تتجاوز قدرة الدولة بمفردها، وذلك لعدة أسباب رئيسية، وهي:

- ☒ **مكافحة شبكات التهريب العابر للحدود**: حيث تعمل هذه الشبكات على مستوي دولي، وتستغل الثغرات في الأنظمة القانونية الوطنية، فيعد التعاون بين الدول في هذه المسألة أمرًا رئيسيًا في كشف طرق التهريب، وتعقب هذه الشبكات.

- **توحيد السياسات القانونية**: هذا بسبب اختلاف التشريعات والقوانين المتعلقة بمكافحة المخدرات من دولة لأخرى، وهو ما يتم استغلاله من قبل المهربين، فالتعاون الدولي يتيح للدول تطوير تشريعات متوائمة وتنسيق الجهود المشتركة في هذا الشأن.
- **تعزيز قدرات الدول**: هذا بسبب تباين الموارد اللازمة لمكافحة المخدرات من دولة لأخرى، والتعاون الدولي يُمكن من توفير الدعم الفني والتقني والتدريب للقوات الأمنية في الدول ذات الموارد المحدودة، مما يرفع من قدرتها على مواجهة هذه التهديدات.
- **الحد من انتشار المخدرات**: التعاون الدولي يسهم في الحد من انتشار المخدرات بين الدول من خلال تتبع مصادر الإنتاج وتعطيل سلاسل التهريب العالمية.
- **التعاون (الأمني والاستخباراتي)، (القضائي والقانوني)، (الفني والتقني)**.
- **العقوبات والردع الدولي**: يُمكن استخدام ورقة العقوبات والردع كأدوات لتحقيق الأمن، فالدول التي تعتبر مراكز انتاج أو توزيع للمخدرات قد تواجه عقوبات دولية أو إقليمية إن لم تتعاون في مكافحة تجارة المخدرات، كذلك العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية تهدف إلى فرض ضغوط على هذه الدول للامتثال للقوانين الدولية المتعلقة بالمخدرات.

3- **الجهات الدولية والعربية المعنية بمكافحة المخدرات**:

- يؤكد البرلمان العربي بأن مواجهة آفة المخدرات تحتاج تضافر جميع الجهود والإمكانات للحد من تشعبها، فالأمر لن يتم حله عن طريق تدابير الدول بمفردها، ولكنه يحتاج إلى نظرة أعمق حتى يتسنى الحل الجذري وتجفيف منابع المشكلة.
- هناك عدد من المؤسسات الدولية والوطنية بمثابة بيوت خبرة يُمكن أن تساهم إيجابا في مواجهة هذه الآفة الخبيثة، تصنيعًا وترويجًا وتهريباً، ويمكن استعراضهم وفق الآتي:

أولاً على المستوى الدولي:

- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.
- منظمة الصحة العالمية.
- منظمة الأغذية والزراعة.

- **المجلس الدولي لمكافحة الإدمان على الكحول والمخدرات.**
- **صندوق برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات والوقاية منها.** "يختص بدعم البلدان التي تعاني من مشاكل زراعة المخدرات أو الاتجار فيها أو تعاطيها"

ثانياً أما على المستوي العربي، يُعد مجلس وزراء الداخلية العرب، من أنجع الهيئات العربية المتخصصة في هذا الشأن، خاصةً المركز العربي للدراسات الأمنية التابع له، كذلك هناك عدد من الهياكل الوطنية والتي يقوم كل منها بجهود مقدرة في هذا الشأن، كل في زاوية اختصاصه وهم:

- **مجلس وزراء الصحة العرب، ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية.**
- **جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.** " من المؤسسات المهتمة بظاهرة المخدرات، وله اسهامات ودراسات منتظمة لمواجهة هذه الآفة، وانتشارها وما يتعلق بها من قوانين وإجراءات، وأهمها تقديم التدريب اللازم للعاملين في أجهزة الأمن العربية لترشيد سبل المكافحة والمعالجة."
- **على المستوى الشعبي "البرلماني":**
  - **البرلمان العربي.**
  - **اللجان المعنية في المجالس والبرلمانات العربية.**

المحور الخامس: التدابير الوقائية ومعوقات مكافحة جريمة انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية.

❖ يؤكد البرلمان العربي على أن تصنيع وتهريب وتجارة المخدرات والمؤثرات العقلية من أخطر التحديات التي تواجه المجتمعات على الصعيدين الإقليمي والدولي، فهي لا تقتصر على تهديد الصحة العامة وسلامة الأفراد فقط، بل تمتد لتشمل تأثيرات مدمرة على الاستقرار الأمني والاقتصادي والصحي والاجتماعي.

حيث تنطوي تجارة المخدرات على شبكة معقدة من النشاطات غير القانونية التي تتجاوز الحدود الوطنية وتؤثر على جميع جوانب الحياة اليومية.

1. **التدابير الوقائية لمكافحة جريمة انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية:**

❖ تلعب الدولة دورًا حاسمًا في الوقاية من المخدرات ومكافحتها، وهناك بعض التدابير الهامة التي معها يُمكن تقليص هذه المشكلة إلى أدنى نقطة ممكنة، وذلك من خلال اخضاعها لضوابط وقيود فاعلة، وهي:

- الوقاية
- زيادة الوعي
- الرصد والكشف
- تتبع الأنشطة المشبوهة واتخاذ الإجراءات الوقائية حيالها
- القدرة والكفاءة الأمنية
- العلاج وإعادة التأهيل
- دعم المتعافين

☒ حصر احتياجات الدولة من العقاقير المخدرة للأغراض العلمية والطبية سنويًا.

☒ فرض ومراقبة تراخيص الإجازة والتداول للعقاقير المخدرة، وتقليصها قد المستطاع.

☒ تحديث دوري لبيانات المواد المخدرة " سواء طبيعية أو مركبة"، المراد انتاجها وأوجه استهلاكها وتوزيعها.

☒ التفتيش الدوري على الأنشطة المتعلقة بالمواد المخدرة، وتكثيف أعمال الرقابة والجرد.

☒ التعاون الدولي فيما يخص تسليم المجرمين، من خلال إبرام اتفاقات ثنائية، أو متعددة الأطراف لتنفيذ تسليم المجرمين أو تعزيز فعاليته.

❖ كما تتولى الدولة تنفيذ برامج وســياســات تهدف إلى زيادة الوعي والثقافة حول خطر المخدرات وتوعية المجتمع بالتأثيرات الضــارة لها على الصــحة والحياة، **ومن بين الأدوار الفعالة التي تلعبها الدولة في مكافحة المخدرات**:

☒ **التوعية والتثقيف**: تنفيذ حملات توعوية وتثقيفية على مستوى المجتمع لنشر المعرفة حول أضرار المخدرات والتأثيرات السلبية التي تترتب على تعاطيها.

☒ **سن وتحديث القوانين والتشريعات ذات الصلة**: إقرار وتنفيذ قوانين صارمة لمكافحة تجارة المخدرات وتعاطيها، بحيث تشمل محاسبة ومعاقبة المتورطين في تجارة المخدرات وتعزيز إجراءات الرقابة والمراقبة للحد من تهريب المخدرات وترويجها، وتحديثها كلما دعت الحاجة لذلك.

☒ **البرامج الوقائية والعلاجية**: تنفيذ برامج وقائية تستهدف الشباب والمجتمع بشكل عام، من خلال تقديم النصح والإرشاد حول الخطر الحقيقي للمخدرات وتأثيراتها الضارة، وتوفير برامج العلاج والتأهيل للمدمنين.

☒ **التعاون الدولي**: تبادل المعلومات والخبرات مع الدول الأخرى، والتعاون في مجالات الرقابة والتحقيق وتبادل المعلومات الاستخباراتية لمكافحة تجارة المخدرات عبر الحدود.

❖ كما أن وتيرة هذه التجارة الخبيثة تتسارع مع تطور أساليب التهريب والتصنيع والترويج، مما يجعل مواجهتها مسألة ليست سهلة تتطلب جهوداً وتنسيقًا على الصعيدين الدولي والمحلي، فضلاً عن تطور التكنولوجيا الذي أدى إلى استخدام طرق تهريب متقدمة، بما في ذلك الطائرات الخاصة، والأنفاق الحدودية، والتجارة عبر الانترنت، وعليه سيتم تفصيل الجهات الرئيسية في تجارة المخدرات وتشمل:

☒ **العصابات الإجرامية المنظمة**، وهي عصابات دولية تلعب دوراً رئيسيًا في زراعة وتصنيع وتهريب المخدرات.

☒ **المزارعون والمنتجون المحليون**، وهم فئة أقل خطورة من العصابات الدولية المنظمة، حيث يعتمدون على زراعة المحاصيل غير القانونية مثل الأفيون كمصدر للدخل وتقع خطورتها داخل حدود الدولة.

☒ **المهربون الدوليون**، هؤلاء يعملون على نقل المخدرات من مناطق الإنتاج إلى الأسواق الرئيسية عبر وسائل نقل معقدة وشبكات تهريب عابرة للحدود.

☒ **المستهلكون والتجار المحليون**، وهم العنصر الأخير في السلسلة، والذين يقومون بتوزيع المواد المخدرة داخل الدولة في الأحياء والمجتمعات الحضرية.

❖ **وفي نفس السياق**، يتضح أن التعاون الأمني بين الدول هو عنصر أساسي في نجاح مكافحة تجارة المخدرات، حيث تتطلب هذه الجريمة المنظمة تنسيق مُسبق يتجاوز الحدود الوطنية، حيث أن تنسيق الجهود بين الدول يمكن أن يعزز من فعالية العمليات الأمنية ويزيد من قدرتها على مواجهة الشبكات الإجرامية التي تعمل عبر الحدود ،

وان واحدة من أبرز أشكال التعاون الأمني هي تبادل المعلومات الاستخباراتية بين الدول ، بحيث يشمل تبادل بيانات حول أنشطة تهريب المخدرات، رصد مواقع المخازن، الأساليب الحديثة في التهريب، كما أن التعاون في هذا المجال يمكن أن يسهم في بناء صورة واضحة عن أنشطة العصابات الإجرامية وتحديد شبكاتها ، مما يساهم في توجيه الحملات الأمنية بفعالية، فضلاً على استخدام الوسائل الحديثة كالأقمار الصناعية، والكاميرات الأمنية، وأنظمة تتبع الشحنات لتعقب حركة المخدرات وتحديد المواقع المشبوهة، وذلك من خلال قواعد بيانات مشتركة وأنظمة تبادل المعلومات تتيح الوصول الفوري إلى البيانات الاستخباراتية .

2. **معوقات مكافحة جريمة انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية**:

معالجة قضية المخدرات تتلازم بطبيعتها مع تحديات متعددة الأوجه والتي تتفاقم بسبب عوامل اقتصادية وجيوسياسية، وهذه التحديات لا تقتصر على بلدان بعينها، بل تمتد أثارها إلى العالمية، ولكن هناك بعض المعوقات المباشرة التي تقف أمام مكافحة هذه الآفة زراعة وترويجا وتهريبا، والتي يمكن حصرها وفق الآتي:

☒ **معوقات سياسية**، التوترات السياسية بين الدول تعتبر أبرز التحديات التي تؤثر على التعاون الدولي في مكافحة تجارة المخدرات، خاصة في الدول المجاوزة التي تسترك في مناطق نزاع، يؤدي إلى تقويض التعاون والتنسيق الأمني في مكافحة المخدرات، فضلاً على أن الدول التي تشهد صراعات ونزاعات تكون أقل استعداداً للتعاون مع الدول الأخرى بسبب التوترات القائمة لديها.

☒ **معوقات قانونية**، الاختلافات القانونية بين الدول هي أحد التحديات الرئيسية التي تواجه التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات، فاختلاف التشريعات والقوانين من دولة إلى أخري يؤثر بشكل كبير في فعالية الجهود المشتركة وتحد من تحقيق النتائج المستهدفة.

☒ **معوقات اقتصادية واجتماعية**، تلعب العوامل الاقتصادية دوراً كبيراً في تعزيز تجارة المخدرات وخلق بيئة تسهم في انتشارها، فتدني الظروف الاقتصادية قد تؤدي إلى البحث عن قنوات غير شرعية بما في ذلك تجارة المخدرات، فالأزمات الاقتصادية يُمكن أن تؤدي إلى تقليص الفرص الاقتصادية الشرعية، كذلك المعوقات الاجتماعية، فانتشار الفقر والتفاوت الاجتماعي يمثلان تحديان في مكافحة تجارة المخدرات، حيث يُمكن أن تعزز هذه العوامل من وجود بيئة مواتية للنشاطات الإجرامية، حيث أن الفئات الاجتماعية الأقل حظًا قد تتجه إلى تجارة المخدرات كوسيلة سهلة لتحسين معيشتهم.

❖ وبجانب المعوقات السالف ذكرها أعلاه، هناك بعض المعوقات غير المباشرة ومنها:

- **معوقات الوقاية والعلاج**: إحدى هذه العقبات الرئيسية في الوقاية من المخدرات وعلاجها هي التنوع الهائل للمخدرات المتاحة وطرق استهلاكها، فالزيادة الكبيرة في تنوع المخدرات وتوافرها شكل تحديًا مضاعفًا على الدول، فضلاً على ضعف استراتيجيات متكاملة لعلاج الإدمان.
- **معوقات عدم اكتمال بعض النظم القانونية**: من ضمن هذه العقبات عدم اكتمال بعض النظم القانونية لتواكب التطور الهائل في تجارة وصناعة المخدرات، مثل تجريم المخدرات الحديثة، وأساليب الاتجار بها كالبيع غير المشروع عبر الانترنت.
- **معوقات الاعتبارات الاجتماعية والثقافية**: وتتضمن صعوبة الإقرار بمشكلات المخدرات، والابتعاد خوفًا عن طلب المساعدة، كما تتجه بعض الأسر إلى إخفاء القضايا المتعلقة بالمخدرات خوفًا على **الوصمة الاجتماعية**، مما يحول ذلك بينهم وبين طلب الدعم والعلاج اللازمين.

المحور السادس: دور الأسرة والإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي والانترنت في الحد من تفاقم هذه الظاهرة.

1- **دور الأسرة في الحد من تفاقم هذه الظاهرة:**

- يؤكد البرلمان العربي بأن للأسرة الدور الفاعل والرئيسي في إطار المنظومة الشاملة لمكافحة المخدرات، فالأسرة تمثل خط الدفاع والحصانة الأول، لهذا تكون جهود المكافحة ناقصة أو عرضة للفشل إن لم يكن دور الأسرة من أركان هذه الجهود، حيث أن الوقاية الذاتية والمجتمعية هي أفضل استراتيجية لمواجهة المخدرات على المستوى بعيد المدي، فالعمل على برنامج وقائي مع الشباب يقوم على بناء وتعزيز قدراتهم الفكرية والاجتماعية والسلوكية، وتنمية ثقتهم بأنفسهم، وتبصيرهم بدورهم الحقيقي في بناء أوطانهم، فلابد من تنشئة جيل قوي واثق في نفسه، يسعى أكثر نحو تحقيق إنجازات ملموسة.

- فالشباب والمراهقين مُعرضون بشكل خاص لإدمان المخدرات، حيث أن تعاطي المخدرات بين المراهقين في تزايد ، وهذه الظاهرة أصبحت تنشئ العديد من التحديات النفسية والاجتماعية والسريرية لدي هذه الفئة والتي قد يصعب علاجها، كما أن أثار تعاطي المخدرات على الصحة العقلية والجسدية للشباب عميقة ويتلازم مع مرض الاكتئاب، والمشاكل السلوكية التي قد تتطور إلى الأفكار المتطرفة والميل المتزايد نحو الانخراط في الأنشطة الإجرامية.
- ومع الارتفاع الملحوظ في معدلات تعاطى المخدرات عالميًا ، الذي وصل إلى نحو 300 مليون شخص وفقًا لتقرير المخدرات العالمي لعام 2023م ، يبرز عمق الأزمة المتفاقمة وتأثيرها الشديد على حياة الملايين من الأفراد ، وتعطيل الأسر وإرهاق للنظم الصحية والموارد المجتمعية حول العالم.

وهنا يتضح جليًا بأن الأسرة أحد المقومات الرئيسية لمواجهة هذه الآفة الخبيثة والحد من انتشارها، فدور الأسرة في النصح والتنشئة والتوجيه له دور فاعل في تنشئة جيل يرفض هذه الفكرة من الأساس سواء التعاطي أو الإتجار، أو الدخول في أنفاق هذه الصناعة سعيًا في الربح السريع.

2- **دور الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي والانترنت في مواجهة هذه الآفة**:

- يؤكد البرلمان العربي على الدور المهم لوسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي والانترنت في مواجهة انتشار تعاطى أو ترويج أو تهريب هذه السموم، لما لهما من تأثير فاعل ومباشر في نشر الوعي والثقافة المجتمعية حول مخاطر تعاطى المخدرات أو تهريبها أو الإتجار بها، من خلال برامج التوعية والتثقيف التي تقدمها هذه المنصات، والتي بات الحصول عليها سهل جدا، عبر الجوالات، ولا يستلزم الأمر المشاركة في ندوات أو الحصول على كتب معنية تستعرض مخاطر تعاطي هذه المواد أو عواقب الإتجار بها.

ومن جانب آخر، أغلبية الشباب بطبيعة الحال لا يكون ملماً بشكل كامل مثلاً: بعقوبات الاتجار أو التهريب أو التعاطي، لعدم اختلاطه الطبيعي للنظم القانونية والقضائية، فهنا يأتي دور الأسرة أولاً، ويُكمله دور الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي والانترنت، في تكوين الأفكار الإيجابية والسوية بداخله، وهدم كل ما يستثيره نحو خوض تجارب التعاطي، أو تصنيع هذه السموم، أو الإتجار بها، أو تهريبها.

- فيُمكن للإعلام والانترنت أن يكونا الوسيلة الأنجح للتثقيف والتحذير والإنذار من خطر المخدرات لكافة أفراد وشرائح المجتمع وتعريفهم بأنواع ومخاطر المخدرات وأثارها الصحية والنفسية والاجتماعية، والتي تنعكس بدورها على الحالة السياسية والأمنية بداخل الدولة.
- كما يمكن أن يكون للإعلام ولمنصات التواصل الاجتماعي دور محوري في حشد التأييد والدعم لأجهزة الدولة المعنية بمكافحة آفة المخدرات، بحيث لا يقتصر دورها فقط على التوعية والتثقيف، بل العمل على إشراك المجتمع ككل في الجهود الرامية إلى مواجهة هذه المشكلة، وهنا يؤكد البرلمان العربي على أنه تماشيًا مع إجراءات وتدابير الدول الأمنية لمواجهة هذه الآفة تجارةً وتهريبًا، يأتي الدور المُكمل للإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي في مواجهة هذه الآفة، **والذي يمكن اختصاره في النقاط التالية**:

☒ دور الإعلام والاستخدام الإيجابي لمنصات التواصل الاجتماعي والانترنت في تعزيز جبهة الوعي وتحصين المجتمع.

☒ دور الإعلام والاستخدام الإيجابي لمنصات التواصل الاجتماعي والانترنت في تشكيل الرأي العام والسلوك الاجتماعي تجاه قضية المخدرات.

- دور الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، في الحد من مدخل المخدرات الرئيسي وهي أشباه المخدرات، والتي تنتشر على نطاق أوسع نظراً لعدم تجريمها، مثل (الشمة، والتبغ، والقات).
- يتكامل دور الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي والانترنت في حال تواصله الفعال مع الجهات المختصة بمكافحة المخدرات، لاعتبارهما مكملين لبعضهما.
- فاعلية الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي في إبراز الخطط العلاجية والتعافي من الإدمان، وكسر حاجز الخوف لدى المدمن، بهدف انخراطه بسهولة في العلاج.

المحور السابع: التوصيات

"نحو مقترحات فاعلة للمساهمة في الحد من آفة المخدرات والمؤثرات العقلية"

ونتيجة لهذه الرؤية، يأتي استعراض عدد من التوصيات الهادفة للحد من تصنيع وترويج وتهريب المخدرات والمؤثرات العقلية، وذلك من خلال الآتي:

علمًا بأن للدول العربية حرية الاسترشاد بهذه التوصيات المقترحة أو ببعضها أو المناسب منها، وذلك بحسب ما يتوائم منها مع قوانينها الوطنية وممارساتها الداخلية.

على المستوى البرلماني

- اقتراح باستحداث لجان متخصصة بالمجالس والبرلمانات العربية، معنية حصراً بدراسة قضية المخدرات، لما تمثله من أهمية قصوى على صعيد الدول والأفراد، وذلك بهدف المتابعة الدورية لأسباب تزايد معدلاته والأساليب الحديثة لمواجهة تصنيعه وتهريبه وترويجه.
- دمج قضية المخدرات بأبعادها (السياسية والأمنية، التشريعية والقضائية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية والدينية)، كبند دائم على أعمال اللجان الدائمة بالبرلمان العربي، لما تكتسيه هذه القضية من أهمية قصوى، تعاني من تبعاتها كل الدول العربية بنسب متفاوتة، كما أن إدراجها ضمن الموضوعات الدائمة والثابتة في خطط عمل اللجان، سوف يكون له بالغ الآثر في تتبع ودراسة ورصد هذه القضية بمختلف أبعادها على نحو دقيق وفاعل.

- اقتـراح بعقـد نـدوة بشـأن مكافحـة الأسـاليب الحديثـة لتـرويج وتصـنيع وتهريـب المخـدرات **تزامنـا باحتفالية اليوم العالمي للحد من انتشار المخدرات والذي يوافق السادس والعشرين (26) من شهر يونيو من كل عام**، بمشاركة أعضاء البرلمان العربي، ومجلس وزراء الداخلية العرب، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة بالأمم المتحدة، وممثلين عن اللجان ذات الصلة في المجالس والبرلمانات العربية.
- تنفيذ برامج مشتركة بين البرلمان العربي والجهات المستهدفة خاصةً مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومجلس وزراء الداخلية العرب، وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، وذلك بهدف تبادل المعلومات والممارسات الجيدة لمكافحة تطور ظاهرة المخدرات وتطويقها.
- المتابعة المستمرة لتدابير وجهود وإجراءات الدول العربية ذات الصلة، والمتمثلة في البرامج الوطنية والتشريعات الحديثة في مواجهة تنوع الأساليب والتقنيات الحديثة في تصنيع وتهريب وتداول المخدرات.
- مراجعة الجداول والقوانين الخاصة بالمواد المخدرة والمؤثرات العقلية ، وكذلك المواد الغير مخدرة التي تدخل في صناعة المخدرات بصفة دورية، وإدراج ونشر هذه الأنواع الجديدة أولا بأول.
- اقتـراح برفـع آليـة التنسـيق بـين البرلمـان العربـي واللجـان المعنيـة بموضـوع المخـدرات بالمجـالس والبرلمانات العربية بهدف اتخاذ خطوات مُنسقة ومتجانسة لتوحيد التشريعات ذات الصلة لضمان التعاون الدولي وتبادل المعلومات بين الدول وتعزيز مواجهة تفاقم هذه الآفة الخبيثة.

على المستوى الأمني والقانوني والتقني

- تعزيز قدرات الأجهزة والمؤسسات الأمنية سواء الداخلية أو الحدودية، وتعزيز قدراتهم للكشف عن شبكات الاتجار بالمخدرات، وإحكام الرقابة على الحدود الوطنية البحرية، والبرية، والجوية.
- تعزيز قدرات أجهزة إنفاذ القانون والسلطة القضائية لمواكبة التطور الهائل في أساليب التهريب، أو أنواع المخدرات المستحدثة والغير مجرمة، وكذلك ملاحقة مرتكبي تلك الجرائم.

- استخدام التكنولوجيا الحديثة في الرقابة على الموانئ والمطارات والمنافذ الحدودية، ومصادرة المعدات والأموال المتأتية من جرائم الاتجار بالمخدرات، والحد من فرص تسلل المخدرات إلى داخل الدول.
- التعاون والتنسيق الأمني والقانوني والقضائي بين الدول العربية، مع مراعاة القوانين الوطنية لكل دولة ، من خلال تبادل الأدلة والمعلومات، تبسيط إجراءات تسليم المجرمين ، وتطوير أسلوب التسليم المراقب.
- تعزيز الأدوات التمكينية للجهات الأمنية ودمج التكنولوجيا لزيادة دقة عملياتها، مثل أجهزة المراقبة الذكية، الطائرات بدون طيار "الدرونز"، والنظم الجغرافية وأنظمة تحديد الموقع لإحكام الرقابة الكاملة على المناطق الحدودية والنائية والمشتبه بها.
- تقوية وتدعيم المنافذ والحدود بأحدث الأجهزة التكنولوجية في مجال الكشف عن المخدرات وإطلاع طواقم التفتيش عبر المنافذ بصورة دورية على أحدث طرق التهريب، وتدريبهم على استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة مثل الأجهزة التي ترصد وتحدد أماكن وجود المخدرات مما يسهل ذلك فى عمليات الضبط .
- مواكبة الأفكار الغريبة التى يلجأ إليها المهربون، واتباع النظم الأمنية الحديثة في التعرف على المخدرات الصناعية وغيرها من المواد الممنوعة، باستخدام أجهزة اكتشاف أي تلاعب في التركيبات الكيميائية للموادالواردة إلى داخل الدولة.
- تكثيف الوعي الأمني للمواطنين عبر تخصيص أليات تشجع المواطنيين والأفراد العاديين على التبليغ عن التجار والمتعاطين والمواد المخدرة أينما وجدت، ومكافئتهم مع ضمان السرية التامة للمُبلغين.
- ضرورة وضع خطط استباقية لمكافحة آفة المخدرات على كافة المستويات، ودعم تقنيات التنبؤ والانذار المبكر، التي تعتمد على جمع وتحليل المعلومات بهدف استخدام نماذج التنبؤ التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحديد الأنشطة المشبوهة والتنبؤ بالمناطق التي قد تشهد زيادة في التعاطى أو الاتجار أو زراعة المخدرات.

- إبراز العقوبات الرادعة التي تنتظر من يقوم بزراعة أو تصنيع أو تهريب المخدرات ، وتأثير مثل هذه الأفعال الإجرامية على الدول وعلى تدميرالمجتمعات العربية.
- النظر في بدائل السجن والإدانة والعقاب، متى كان ذلك مناسبًا، وبحسب القوانين الوطنية لكل دولة أن ترتأى توفير بدائل للإدانة والعقاب من قبيل التثقيف أو التأهيل أو إعادة الإدماج في المجتمع، خاصة إن كان الجاني من أصحاب الإضطرابات الناجمة عن تعاطى المخدرات.
- المتابعة الدورية ورقابة تراخيص الإجازة والتداول للعقاقير المخدرة، والتحديث الدوري لبيانات المواد المخدرة المراد انتاجها وأوجه استهلاكها وتوزيعها.
- التأكيد على استغلال التكنولوجيا المتطورة في الكشف السريع عن مناطق الزراعات غير المشروعة للمواد المخدرة ومواقعها، بالإضافة إلى تحديث وسائل اتلافها وإحلال زراعات بديلة وتنمية المناطق المنتشرة فيها.
- أهمية مراجعة وتقييم فعالية الاستراتيجيات الوطنية المعنية بمكافحة المخدرات في الدول العربية، وقياس مدى تأثيرها وتماشيها مع التقدم المعلوماتي والتقني في الحد من تصنيع وترويج وتهريب المخدرات والمؤثرات العقلية، كما يجب أن تتضمن هذه الاستراتيجيات آليات تقييم دوري لضمان التكيف مع التحديات المتغيرة لهذه المشكلة.
- ضرورة توحيد السياسات الوطنية والأطر القانونية تجاه قضية تصنيع وترويج وتهريب المخدرات والمؤثرات العقلية.

على المستوي المجتمعي والثقافي والديني

- ضرورة إدماج أخطار المخدرات في المناهج التعليمية من خلال مواد تثقيفية إلزامية حول أضرار المخدرات، وتنفيذ حملات مدرسية وجامعية وتربوية لتعزيز الوقاية المبكرة، حتى يتم تنشئة جيل متيقن و واعي لمخاطر وعواقب هذه الآفة الخبيثة، وإعتبارها سلوك مدمر لايليق بكرامته، ويقوض جهوده من أجل بناء مستقبله كمواطن فاعل.

- تطوير المنظومة التربوية والتعليمية لكي تتضمن بناء الفهم المجتمعي لقضية المخدرات وخطورتها على الأمن الفردي والوطني .
- يؤكد على ضرورة التنبه واليقظة ومواجهة الإعلام السلبي وماتبثه مواقع التواصل الاجتماعى من سموم تظهر المتعاطي كشخص يتسم بالدماثة والاتزان والجاذبية، وجلسات التعاطي التي تتسم بالفرح والبهجة، وذلك حفاظًا على شبابنا من أن يألف هذه المناظر أو يجاول تجربتها في حياته الواقعية.
- يؤكد على دور الأسرة في مواجهة هذه الظاهرة، باعتبارها النواة الرئيسية للمجتمع والمسئولة عن احتواء الأبناء والمؤسسة للبناء الديني والفكري السليم لهم، بهدف الحد من استقطاب مروجي وصانعي هذه السموم لهم بأي طريقة كانت.
- تعزيز دور المرأة في مواجهة المخدرات وضرورة اتاحة لها فرص المشاركة في البرامج التدريبية التي تهدف تعليمها أساليب الوقاية والتعامل مع المشكلات المرتبطة بالمخدرات، بما يساهم في بناء نساء قويات وقادرات على حماية أنفسهن وأسرهن ومجتمعهن من خطر المخدرات، وعدم استدراجهن أو استغلالهن في شبكات الترويج والتهريب.
- يؤكد على دور المؤسسات الدينية كالأزهر الشريف، والمؤسسات الإسلامية في أنحاء العالم، والهيئات الدينية التي تختص بالفتوي والإفتاء، ووزارات الشباب والثقافة الذين يضطلعوا بدور كبير في مواجهة هذه الآفة الخبيثة، عن طريق تنشئة الطفل في إطار سوى يرفض فكرة المخدرات من الأساس، ويرفض أية أفكار لتصنيعها أو تهريبها.
- الحفاظ على وسائل الإعلام التقليدية مثل الإذاعة، والتلفاز، وتشديد الرقابة على الوسائل الحديثة مثل المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي، لقدرتها التحكم بالوعي العام وتوجيه الشباب بسهولة، كما يؤكد على ضرورة استمرار التنسيق والتواصل بين وسائل الإعلام والجهات المختصة بمكافحة المخدرات بالدول العربية.

- إنشاء منصة توعوية عربية موحدة تستهدف الشباب على منصات التواصل الاجتماعي (يوتيوب، تيك توك، انستجرام، فيس بوك) بمحتوى بسيط وجذاب.
- إعادة النظر في النماذج التقليدية لعلاج الإدمان، بحيث يتم وفق منظومة متماسكة يضمن لها النجاح، وأن يتم تبادل أفضل الممارسات والأساليب الحديثة للعلاج على المستوى الدولي، مع ضرورة تبني أساليب أكثر ديناميكية للعلاج، كالعلاج عن بُعد وتقنيات المحاكاة، والذكاء الاصطناعي لتعميق الفهم حول سيناريوهات علاج الإدمان.
- إنشاء مراكز علاجية ليست مختصة فقط بعلاج الإدمان، ولكن لإعادة تأهيل ضحايا المخدرات بعد تعافيهم، وتعزيز التعاون الإقليمي بين المراكز لتبادل الخبرات وتطوير برامج الوقاية والعلاج.
- زيادة الاهتمام بتعزيز الثقافة الصحية والتوعية بمشكلة المخدرات لدى المجتمع من خلال نشر الأخبار، والتقارير وتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بالمخدرات.